• حركة الإصلاحات العثمانية وأثرها على الوطن العربي

❖ الإصلاحات العثمانية:-

نتيجة لتدهور أجهزة الحكم العثمانية وظهور بوادر الانحلال في مؤسسات الدولة العثمانية سيما العسكرية منها ولتكرر قيام الثورات والانتفاضات في مختلف الولايات والهزائم العسكرية التي منيت بها جيوشها لوجود فئة من المتآمرين بالحضارة الاوربية الحديثة ظهر اتجاه جديد في الدولة وإعادة الحيوية اليها وانقسم دعاة الإصلاح الى فئتين:

الأولى: رأت ان العلاج بتطبيق الشريعة الإسلامية والتقاليد العثمانية الاصلية.

والثانية: اعتقدت بان اصلاح الدولة العثمانية يستلزم تبني الأنظمة الأوربية المعاصرة.

ويظهر ان نجاح البلدان الاوربية آنذاك في العلوم العسكرية وفي تطوير أنظمتها الاقتصادية رجح كفة هذه الجماعة ولذا فقد صارت حركة الإصلاح تستهدف تطبيق الأنظمة الأوربية الحديثة في مختلف مجالات الحياة.

اقتصرت الإصلاحات الأولى على الجيش ثم شملت بعدئذ النواحي المتعلقة بالإدارة والتعليم وقد بدأ اصلاح الجيش العثماني في عهد السلطان **مصطفى الثالث** (١٧٥٧ – ١٧٧٤) فنظم البحرية والمدفعية وفقا للأساليب والأسلحة الاوربية مستعينا بطائفة من الضباط والخبراء الاوربيين اما الانكشارية فلم يتعرض لهم آنذاك لقوتهم وقدرتهم على مقاومة الإصلاح.

جاء قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ ليؤكد ضرورة الإصلاح خاصة بعد غزو الفرنسيين لمصر وهي ولاية عثمانية اذ رأى العثمانيون تفوق الجيوش الفرنسية على جيوشهم وجيوش المماليك معا. ويلاحظ في الوقت نفسه ان طليعة الأفكار التي وصلت الى العاصمة العثمانية في بدء حركة الإصلاحات اشتملت على مبادئ الثورة الفرنسية.

لقد دعا السلطان **سليم الثالث** (١٧٨٩ – ١٨٠٧) عددا من قادة الفكر والسياسة في الدولة العثمانية لمعرفة آرائهم في معالجة أسباب الضعف في الدولة العثمانية فأكدوا جميعا

ضرورة الإصلاح العسكري وفي سنة ١٧٩٢ صدرت سلسلة من التعليمات والأنظمة الجديدة عرفت باسم **(النظام الجديد)** وقد تضمن هذا النظام خطوات لإصلاح الإدارة والمالية، ومن اهم الإصلاحات تكوين جيش جديد من المشاة والبحرية يدرب وفقا للأساليب الحديثة. فافتتحت لذلك مدارس عسكرية وبحرية يدرس فيها خبراء فرنسيون.

ولما جاء السلطان محمود الثاني اعتقد ان اصلاحا عاما لا يمكن ان يتم قبل التخلص من أعداء الإصلاح وفي مقدمتهم الانكشارية وأول عمل إصلاحي قام به محمود الثاني هو تحسين المدارس العسكرية الجديدة التي أسسها سليم الثالث والتي كانت ترمي الى تدريب الضباط والجنود بالأساليب الاوربية الحديثة بغية تشكيل جيش جديد منهم، وهكذا استعان محمود الثاني بالجيش الجديد بالانقضاء على الجيش الانكشاري والغائه.

انجز السلطان محمود الثاني برنامج إصلاحات وضعت فيه الخطوط الرئيسية التي سار عليها مصلحو الدولة خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين الميلادي ففي حقل التعليم أسس محمود الثاني عددا من المدارس الابتدائية والثانوية الجديدة فكان للمعلمين حضورا في عملية الإصلاح كما أسس مدرسة للحقوق وأخرى للطب وفي عهده ارسل حوالي مائة طالب للدراسة في اوربا وظهرت في عهده جريدة الحكومة الرسمية **(تقويم الوقائع)** فضلا عن ذلك شهدت فترة حكمه إعادة النظر بنظم الإدارة المركزية للدولة فأنشأت وزارات للأوقاف والخارجية والداخلية واسس مجلس وزراء على غرار ما هو موجود في الدول الاوربية ورغبة منه في زيادة الكفاءة الإدارية وافتتح اول بريد بين **(اسكدار وازمير)**.

واسس مجلس احكام عدلي منح وظائف شبه قضائية معتمدة على القوانين الفرنسية وأصدر قانونا للعقوبات كما ادخل الزي والنظام الاوربي في الجيش العثماني واسس مجلس **(شورى عسكري)** لتنظيم الأمور العسكرية والغيت الطريقة البكتاشية والطريقة مولوية لارتباط هاتين الطريقتين الصوفيتين بالتنظيمات الانكشارية.

وبعد وفاة محمود الثاني سنة ١٨٣٩ خلفه السلطان عبد المجيد الأول وقد بدأت مرحلة جديدة من حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية امتدت حتى سنة ١٨٧٧ عرفت باسم (التنظيمات) وقد بدأت هذه الحركة بإعلان السلطان عبد المجيد البيان الإصلاحي

المسمى **(خط شريف كولخانة)** وقد تأثر هذا السلطان بعدد من المصلحين الذين شغلوا منصب الوزارة أمثال رشيد باشا وغيره كما شهدت هذه المرحلة الى جانب ضغط المعارضين للإصلاح تدخل الدول الاوربية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية لقد كان هدف **(خط شريف كولخانة)** ضمان حقوق جميع افراد الدولة العثمانية بصرف النظر عن معتقدهم الديني او اختلافهم القومي ومما جاء فيه: "ان الحكومة ستقف ضد أي تهديد يقع على حياة او كرامة او ملكية الافراد العثمانيين وان المتهمين سواء كانوا مجرمين عاديين ام سياسيين سيحاكمون بصورة علنية" ومن ناحية الضرائب اعلن البيان انه ستوزع هذه الضرائب اعلن البيان انه ستوزع هذه الضرائب في المستقبل بصورة عادلة على جميع طبقات الشعب وان طريقة جمع الضرائب ستتحسن". وأخيرا تعهد خط شريف كولخانة بتنظيم التجنيد وتحديد فترة الخدمة العسكرية الاجبارية للمجندين.

صدر في عهد السلطان **(عبد المجيد)** كذلك مرسوم إصلاحي اخر باسم **(خط همايون)** في سنة ١٨٥٦ اكد فيه مجددا على المساواة بين الافراد وأشار الى ان القوانين ستطبق ضد الذين يميزون بين الاختلاف في الدين واللغة او العنصر واعترف البيان بحاجة الدولة الى إصلاحات شاملة واكد ان الخطوات الفعلية ستتخذ لإعادة تنظيم الشرطة والمحاكم وإدارة الولايات وجمع الضرائب وإصلاح التجارة الداخلية والمواصلات وتنظيم الأحوال المالية بواسطة ميزانية سنوية وكذلك بواسطة تأسيس المصارف وعلى اية حال فان معظم بنود المرسومين السابقين لم تنقل الى حيز التطبيق بل بقيت حبرا على ورق في كثير من انحاء الدولة العثمانية.

بعد وفاة السلطان **(عبد المجيد)** سنة ١٨٦١ خلفه اخوه **(عبد العزيز)** الذي صدر في عهده مرسوم الإصلاحات والتنظيمات الجديدة سنة ١٨٧٤ وقد اكد حاجة الدولة الى الاستمرار في حركة الإصلاح وخاصة فيما يتعلق بتامين حقوق الأهالي والتزام العدل في معاملة جميع الرعايا بدون استثناء وتنظيم إدارة الحكومة وقد اكد المرسوم الجديد على الغاء السخرة وإساءة استعمال السلطة والسعي لإصلاح الزراعة والتجارة وقد شهدت الدولة في عهد السلطان عبد العزيز تقدما ملموسا في الأمور العسكرية وازدياد التوسع في التعليم ولعل من ابرز القوانين التي صدرت في هذه الفترة قانون الولايات الجديد لسنة ١٨٦٤ وبموجب

هذا القانون قسمت ولايات الدولة الى ثلاثين ولاية وتنقسم الولاية الى الوية يرأس كل منها متصرف وتنقسم الالوية بدورها الى اقضية يرأس كل منها قائم مقام وتقسم الاقضية الى نواحي وقرى ويرأس الناحية موظف يسمى **(مدير الناحية)**.

كما نص هذا القانون على تأليف مجالس محلية فقد جعل لكل ولاية مجلس ولكل لواء مجلس وكذلك بالنسبة للقضاء والناحية ويشترك الأهالي في ادارة أمور الولاية بالتعاون مع السلطات الحاكمة والهيئات الادارية المختلفة وكان القصد من وراء هذا القانون ربط الولايات كلها ربطا منظما بالحكومة المركزية في إسطنبول.

جاء بعد السلطان **عبد العزيز** السلطان **(عبد الحميد الثاني)** الذي قام بإعلان الدستور نتيجة جهود جماعة المصلحين وعلى راسهم مدحت باشا الذي عينه السلطان عبد الحميد الثاني رئيسا للوزراء وقد جاء في الدستور انه يهدف للمساواة المدنية والسياسية لجميع العثمانيين ويحدد مسؤوليات وواجبات الوزراء والموظفين ويضمن استقلال المحاكم وينص على تثبيت ميزانية متقنة للدولة ويفرض تطبيق النظام اللامركزي في ادارة الولايات كما تضمن مادة تنص على تشكيل برلمان يتألف من هيئتين هما مجلس **(المبعوثان النواب وجلس الاعيان الشيوخ)**.

ابتدأ البرلمان العثماني جلساته سنة ١٨٧٧ ولكن اعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية اعطى للسلطان عبد الحميد الفرصة المناسبة لتحقيق ما يبتغيه حيث اعلن تأجيل جلسات البرلمان لأجل غير مسمى ثم اصدر سنة ١٨٧٨ مرسوما يحل البرلمان وإلغاء الدستور مؤقتا بحجة الظروف الاستثنائية التي تجتازها الدولة واخذ السلطان عبد الحميد يضيق ذرعا بالمصلحين الذين باتوا يهددون مستقبل العرش والامبراطور فابعد الكثير منهم الى خارج البلاد مما اضطر **(مدحت باشا)** الى الاستقالة والذهاب الى المنفى في اوربا ثم الى السجن في الطائف بتهمة الاشتراك في قتل السلطان عبد العزيز فحكم السلطان عبد الحميد الدولة حكما استبداديا مدة اثنتين وثلاثين سنة ازدادت سياسة الاضطهاد والبطش بالعناصر المثقفة والمناوئة للحكم المستبد اذ ظهرت تنظيمات سرية داخل الجيش العثماني وكان حصيلة العمل السري في داخل الدولة وخارجها قيام **(انقلاب سنة ١٩٠٨)** قادته

جماعة حزب الاتحاد والترقي فاضطر السلطان عبد الحميد الى إعادة العمل بالدستور واجتمع البرلمان وقام قادة الانقلاب بعزل السلطان عبد الحميد الثاني سنة **١٩٠٩** وتنصيب أخيه **(محمد رشاد)** الذي كان العوبة بيد جماعة **(الاتحاد والترقي)**.